قفزت بنسبة 45٪ منذ بداية العام الحالي.. و8 مليارات دينار المكاسب السوقية

9,3 مليارات دينار تدفقات نقدية لـ «البورصة» في 9 أشهر

■ 23,8٪ مكاسب مؤشر السوق الأول و23,4٪ للرئيسي و23,7٪ للعام

شريف حمدي

حققت بورصة الكويت العديد من المكاسب منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية الربع الثالث الذي كانت آخر جلساته امس، وجاء في مقدمة هذه المكاسب ما حققته بورصة الكويت على مستوى القيمة السوقية التي قفزت بنسبة 25٪ منذ بداية العام حتى جلسة امس.

إذ ارتفعت القيمة من 32,2 مليار دينار إلى 40 مليار دينار، وهي أعلى قيمة سوقية للبورصة منذ سنوات طويلة، وهذه القفزة اللافتة كانت بسبب الإقبال الكبير على الأسهم القيادية في قطاعات متنوعة وخاصة البنكية التي كانت محط اهتمام شرائح كثيرة من المتعاملين بسوق الأسهم الكويتي في الداخل والخارج.

وعلى وقع الزخم الذي شهدته بورصة الكويت منذ مطلع 2021، استقبلت البورصة تدفقات نقدية وصلت لـ9,3 مليارات دينار بنسبة ارتفاع 45٪ مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، إذ بلغت قيمة التداول في أول 9 أشهر من 2020 نحو 6,4 مليارات دينار.

ومن أهم أسباب حالة الزخم التي تتمتع بها بورصة الكويت في العام الحالي ما يلي:

● شهدت النتائج المالية للنصف الأول من 2021 قفزة كبيرة على مستوى نمو الأرباح المحققة بنسبة 285٪ وبمحصلة تقارب المليار دينار، وهي أرباح قريبة مما كانت تتحقق قبل اجتياح فيروس كورونا، مما عزز الثقة في البورصة بشكل كبير، ورفع سقف التوقعات بالتويعات النقدية.

● كان لارتفاع اسعار النفط بالسوق العالمي ومن ثم سعر برميل النفط الكويتي اسهام كبير في استمرار انتعاش سوق الأسهم الكويتي الذي يعد مرآة الاقتصاد الكويتي، والذي بدأ في التعافي مع عودة النفط للمستويات السعرية الحالية التي وصلت لـ75 دولارا للبرميل.

● عزز من نشاط السوق ايضا اقتراب الكويت من تطعيم سكانها بلقاحات كورونا، وهو ما يشير إلى عودة الحياة لطبيعتها ومن ثم الأنشطة الاقتصادية.

● مسيرة التطوير التي تعكف الجهات المعنية بسوق الأسهم ممثلة في هيئة أسواق المال وشركة البورصة على استكمالها ايضا من العوامل التي عززت حالة التفاؤل ببورصة الكويت واستمرارها في الاتجاه الصاعد كونها من البورصات التي وصلت لمصاف الأسواق العالمية ومازالت تطمح إلى المزيد، كما ان التطوير أفرز ايجاد أدوات مالية واستثمارية ساهمت بشكل واضح في زيادة أحجام السيولة المتدفقة للسوق.

وينتظر ان يواصل سوق الأسهم نشاطه في الاتجاه الصاعد خلال الفترة المقبلة وتحقيق المكاسب على مستوى المؤشرات والمتغيرات على وقع بدء افصاحات البنوك والشركات للربع الثالث من العام الحالي لتكتمل الصورة للأرباح المحققة على مدار التسعة أشهر التي تتبلور معها ملامح النتائج الختامية للشركات.

وبنهاية التسعة أشهر حققت مؤشرات البورصة مكاسب كبيرة، وذلك على النحو التالي:

● ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 23,8٪ بإضافة 1445 نقطة مكاسب ليصل المؤشر الذي يضم اكبر الشركات المدرجة إلى 7496 نقطة ارتفاعا من 6051 نقطة في بداية العام.

● حقق مؤشر السوق الرئيسي مكاسب بنسبة 23,4٪ بإضافة 1066 نقطة ليصل إلى 5618 نقطة ارتفاعا من 4552 نقطة مطلع العام.

● ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 23,7٪ من خلال مكاسب 1318 نقطة ليصل المؤشر إلى 6864 نقطة ارتفاعا من 5546 نقطة.

بتكلفة 500 مليون دولار.. واستدراج العطاءات قبل نهاية العام الحالي

«نفط الكويت» تطرح آخر مناقصة لمشروع استصلاح التربة

محمود عيسى

توقعت مجلة ميد ان يطرح الجهاز المركزي للمناقصات العامة المناقصة الرئيسية الثالثة والنهائية من برنامج استصلاح التربة التابع لشركة نفط الكويت بتكلفة تصل الى 500 مليون دولار قبل نهاية العام الحالي.

ونسبت المجلة الى مصادر مطلعة قولها ان الجهاز يعكف على مراجعة المناقصة، ومن المقرر ان يطرحها لاستدراج العطاءات قبل نهاية العام الحالي.

وقال أحد المصادر لمجلة ميد إن مشروع المعالجة الرئيسي الثالث للتربة الملوثة في البلاد بات الآن في يد الجهاز المركزي للمناقصات العامة، وهو الجهة المنوط بها اتخاذ القرار بإصدار المناقصة قبل نهاية العام وفقا للتوقعات.

وشأنها شأن المناقصتين الأولى والثانية، فإن نطاق العمل في المناقصة الثالثة التي تتركز على التربة الملوثة في جنوبي الكويت سيقسم إلى مناطق وحزم مختلفة وستتم ترسيتها على عدة مقاولين. ووصف أحد المصادر هذه المناقصة بأنها ثاني مناقصة رئيسية تنصب على التلوث في جنوب البلاد، مضيفا ان كمية التربة الملوثة في الجنوب عالية جدا، ما استدعى تقسيمها إلى مناقصتين منفصلتين.

ومن المتوقع ان تتم معالجة ما بين ثمانية وتسعة ملايين متر مكعب من التربة الملوثة ضمن نطاق العمل المقرر للمناقصة.

ومع ان 2021 شهد تأخير وإلغاء العديد من المناقصات المخطط لها في القطاع النفطي بسبب مشكلات الميزانية وتأثيرات فيروس كورونا، الا ان المجلة توقعت المضي قدما في تنفيذ مناقصة الإصلاح لأن التمويل مضمون من قبل الأمم المتحدة التي فرضت عقوبات بقيمة 2,9 مليار دولار لتمويل مشاريع إصلاح التربة في البلاد في أعقاب حرب الخليج عام 1991، ولن تتأثر بضغوط الميزانية التي تعاني منها شركات النفط المملوكة للدولة.

وقال أحد المصادر ان الأموال مخصصة لهذا الغرض على سبيل الحصر، ولا شيء غير ذلك.

وتم تقديم العطاءات الخاصة بعقدين كبيرين آخرين، يتألفان من إجمالي خمس حزم منفصلة، في نهاية عام 2020 وتمت ترسية العقود خلال عام 2021.

ومن المتوقع أن يكون العمل في منطقة المناقصة الثالثة أكثر صعوبة لأنها تشمل مناطق بها ذات مستويات أعلى من التلوث.

وقالت المصادر ان المناقصة الثالثة هي المناقصة الرئيسية النهائية لهذه المرحلة من مشروع إصلاح التربة وتمثل جزءا من برنامج الإصلاح البيئي الكويتي الذي يعتبر أكبر مشروع إصلاح بيئي في العالم وتصل تكلفته الى مليارات الدولارات.

تراجع واردات اليابان من النفط الكويتي 9,2٪ خلال أغسطس إلى 5,69 ملايين برميل

كونا: أظهرت بيانات حكومية في اليابان أمس أن الواردات من النفط الخام الكويتي تراجعت بنسبة 9,2٪ في أغسطس الماضي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتصل الى 5,69 ملايين برميل أي ما يعادل 183 ألف برميل يوميا وذلك في أول انخفاض لها منذ شهرين.

وقالت البيانات، التي أصدرتها وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية في تقرير أولي، إن الكويت وباعتبارها ثالث اكبر مزود نفطي لليابان قامت بتوريد 6,7٪ من اجمالي وارداتها من النفط الخام.

واضافت البيانات أن واردات اليابان الإجمالية من النفط الخام شهدت في شهر أغسطس تناميا بنسبة 15,5٪ وعلى أساس سنوي الى 2,73 مليون برميل يوميا في أول ارتفاع لها منذ شهرين.

وأشارت الى أن الشحنات من الشرق الأوسط شكلت 92,1٪ من اجمالي الواردات بزيادة 4٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وتصدرت الامارات قائمة مزودي اليابان بالنفط بعد ان ارتفعت وارداتها بنسبة 85٪ عن العام السابق لتصل الى 1,08 مليون برميل يوميا تليها المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بشحنات بلغت 1,01 مليون برميل يوميا بانخفاض بلغت نسبته 5,6٪ بينما احتلت قطر المرتبة الرابعة بشحنات بلغت 165 ألف برميل يوميا.

وتعد اليابان ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الصين والولايات المتحدة.

«الأنباء» تنشر دراسة خاصة أعدها م. أحمد طاهر الباحث بمجال إدارة الطاقة والهندسة الكهربائية

الغاز.. بوابة الكويت للتحول إلى مركز إقليمي وعالمي للطاقة

تنشر «الأنباء» دراسة خاصة أعدها م. أحمد طاهر، الباحث بمجال إدارة الطاقة والهندسة الكهربائية، حول فرص الكويت للتحول الى مقر إقليمي وعالمي للغاز الطبيعي المسال، حيث تقترح الدراسة ان تستفيد البلاد من مواردها بالغاز، ثم الاستعانة بموارد جيرانها لإنشاء محطة وميناء لتسييل الغاز الطبيعي وتصديره على دور أوروبا، عن طريق إنشاء خط للغاز يمر عبر الأراضي العراقية والسورية، ومنها الى تركيا، ثم الانطلاق الى دول أوروبا.

وتشير الدراسة إلى أن الكويت ظلت تستورد الغاز الطبيعي لأكثر من عقد من الزمان، ولكن يبدو أن هناك فرصة ذهبية لاستفادة البلاد من نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، وذلك من خلال الاستفادة من موارد جيرانها، بالإضافة الى احتياطيات الغاز الطبيعي المحلية في المستقبل القريب من حقل الدرة. وهذه الفرص الذهبية، تتمثل في بناء منشأة لتجميع وتسييل وشحن الغاز الطبيعي، حيث ستتم تغذية المنشأة بالغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب من العراق وحقل غاز الدرة في البداية، ثم مع مزيد من التوسع والديبلوماسية، يتم تسييل المزيد من الغاز الطبيعي من كردستان العراق وأذربيجان، ليتم شحنه عالميا.

العراق

العراق يمتلك احتياطات غاز طبيعي يقارب 3 تريليونات متر مكعب، وفي الماضي كان العراق يعتمد على استيراد الغاز الطبيعي من إيران، وبسبب مشاكل الدولة المالية، لم يتمكن من دفع ثمن الغاز الإيراني – الذي غالبا ما يكون مبالغا في سعره، لذلك يتطلع العراق حاليا إلى استخدام موارده الخاصة لتقليل وارداته من الطاقة الإيرانية.

أبرمت شركة الطاقة الفرنسية، توتال، مؤخرا صفقة طاقة مع حكومة العراق، ويشمل جزء من الصفقة مصنع معالجة الغاز الطبيعي بقيمة 2 مليار دولار أميركي بإنتاج متوقع يبلغ 600 مليون متر مكعب من الغاز يوميا.

على مدى 3 إلى 4 سنوات المقبلة بمجرد أن يتمكن العراق من تأمين احتياجاته من الغاز، سيتم تصدير الفائض لزيادة إيرادات الدولة، وسوف يكون موقف الكويت قويا لتصدير الغاز الطبيعي العراقي بسعر عادل.

كردستان

حاليا، تنتج كردستان 5 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا لتلبية الطلب المحلي مع وجود خطط لتوسيع الإنتاج إلى 40 مليار متر مكعب سنويا بحلول عام 2035. كما تخطط كردستان لبيع 10 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا إلى تركيا بمجرد انتهاء عقد استيراد تركيا مع إيران في عام 2026.

لكن بدا مؤخرا أن تركيا تميل أكثر نحو استيراد الغاز المسال وتقليل واردات غاز خطوط الأنابيب مما يجعل العراق العميل الوحيد المتبقي للغاز الكردستاني.

بسبب تشبع السوق الأوروبية في المستقبل القريب بإمدادات الغاز الطبيعي من روسيا وقطر وشمال أفريقيا والولايات المتحدة الأميركية، سوف يساعد مركز الكويت الجغرافي من ناحية شحن السعة الإضافية المتبقية من مبيعات الغاز في كردستان، من خلال العراق، إلى الأسواق الآسيوية الطالبة للغاز (كوريا الجنوبية واليابان والصين).

أذربيجان

تحاول أذربيجان بيع وقودها عبر طرق بديلة عن خطوط الأنابيب الروسية. لذلك تمكنت أذربيجان مؤخرا من تصدير غازها إلى أوروبا عبر الخط الأدرياتيكي المتصل بأوروبا من خلال خط غاز الأناضول.

م.أحمد طاهر

ولكن لا توجد صلة بين الغاز الأذربيجاني والسوق الآسيوية. في المستقبل القريب يمكن للكويت أن تشارك في تمديد خط أنابيب جنوبي يبدأ من محطة إرضروم التركية إلى ميناء الكويت من خلال ربطها بخطوط الأنابيب التي ستنقل الغاز الكردستاني والعراقي إلى ميناء الكويت.

إيران

منذ عام 2014، تجري إيران وسلطنة عمان محادثات بشأن خط أنابيب للغاز تحت سطح البحر سيسمح لإيران بإرسال غازها إلى عمان لتسييله وشحنه إلى الخارج. وهذا يدل على رغبة الإيرانيين في التعاون مع دول الجوار في تسييل غازهم.

علاوة على ذلك، منذ عام 2015، كانت تمد إيران المنطقة الجنوبية العراقية بـ 20 إلى 35 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميا. وبعد تشغيل مشاريع الغاز في العراق وتوتال، وإمداد كردستان للعراق بالغاز الطبيعي أو الكهرباء، ستكون هناك سعة إضافية من الغاز الطبيعي الإيراني الذي يمكن للكويت تسييله بميناء الغاز المسال المقترح.

هنالك خلاف بين الكويت وإيران بخصوص حقل غاز الدرة، حيث إيران تدعي بأن أجزاء من الحقل تقع ضمن حدودها البحرية مع الكويت والمملكة العربية السعودية، فمن الممكن أن يساعد ميناء الغاز المسال المقترح في تقليل التوتر في هذه القضية.

تكلفة المشروع

يتكون كل مرفأ للغاز المسال من قطارات فردية أو متعددة وتأتي قطارات الغاز الطبيعي المسال بأحجام مختلفة، تتراوح سعة القطارات متوسطة الحجم بين 0,5 و 2 مليون طن سنويا وتسمح بسهولة تكبير سعة تسييل الغاز في المستقبل، ولكن تؤثر على هوامش الأرباح، بينما تبلغ سعة القطارات الكبيرة أكثر من 3 ملايين طن سنويا وهذا يوفر في اقتصاديات الحجم، ولكن بتكلفة مقدمة أعلى.

ستعتمد تكلفة مرفأ الكويت على المقايضة بين مدى استعداد كل منطقة ودولة مشاركة للالتزام بالتصدير عبر الكويت، ومقدار رأس المال الذي ترغب الكويت في جمعه وتخصيصه للمشروع.

وكمثال تبلغ الطاقة الإنتاجية لمرفأ كوربوس كريستي 18,4 مليار متر مكعب سنويا وبلغت التكلفة الإجمالية 4 مليارات دينار، بينما تبلغ سعة مشروع قطار 7 النيجيري 5,7 مليارات متر مكعب سنويا وبسعر 3,3 مليارات دينار.

كيفية تمويل المشروع

هناك 3 سيناريوهات مختلفة لكيفية تمويل الكويت للمشروع، وللحد من المخاطر، يمكن تمويل جزء من المشروع من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص، في حين يمكن جمع غالبية رأس المال من خلال التمويل البنكي وعن طريق إصدار الصكوك.

وبسبب مشكلة السيولة الحالية في الكويت ستكون دعوة المولين الدوليين وشركات النفط العالمية بالإضافة إلى المساهمين لتمويل هذا المشروع هو النهج الأفضل، كما أنه يسمح للكويت بجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلاد، وهو أحد الأهداف الرئيسية من وراء المشروع.